أرجأ مناقشته إلى جلسة لاحقة

مجلس النواب يستمع إلى تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث الشغب بمحافظة عدن

التقرير يرصد أسباب ودوافع الأحداث ويقدم جملة من الملاحظات والاستنتاجات

- تراكم المشاكل وإهمال الشباب شجع أطرافاً سياسية على التحريض وتهييج مشاعر المواطنين
- استغلال الظروف المعيشية لبعض الشباب وصغار السن ودفعهم إلى الفوضى والشغب
- قدوم مجاميع من خارج المحافظة بهدف تحويل المظاهرات السلمية إلى أعمال شغب وتخريب
- توزيع أسلحة في المعلا والشيخ عثمان من عناصر غير معروفة وإطلاق الرصاص من بعض العمارات
- وجود مخطط يهدف إلى إسقاط عدد من المباني الحكومية في المحافظة
- عدم التصرف بحكمة مع المظاهرات من قبل رجال الأمن والتهور في ردة الفعل

□.. صنعاء/سبأ/..

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس، برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إلى تقرير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقصي الحقائق حول أحداث الشغب التي تخللت المسيرات والمظاهرات بمحافظة عدن.

وأوضح التقرير اللقاءات التي عقدتها اللجنة مع قيادات السلطة المحلية واللجنة الأمنية ومدراء المديريات والمجالس المحلية بالمحافظة، وبين عدداً من الأسباب والدوافع للأحداث التي حصلت في المحافظة.

وتوجت اللجنة تقريرها بجملة من الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات ولخصت أسباب ودوافع الأحداث المؤسفة في محافظة عدن وفقاً لما حصلت عليه اللجنة من معلومات تتمثل بالآتي:

- إن المشكلة ليست وليدة اللحظة ولكنها ناتجة عن تراكمات لم يقم المسئولون في الأجهزة المعنية بوضع حلول جادة وحقيقية لكل قضية أثناء ظهورها حتى تراكمت وتركت فرصة للبعض باستغلالها للتحريض وتحريك مشاعر المواطنين.
- إن التداعيات الموجودة في المنطقة العربية وانعكاساتها وتأثير الجانب الإعلامي والتعبئة الخاطئة كان له دور في التأثير على الشباب في محافظة عدن والمحافظات الأخرى.
- إن التعبئة الخاطئة والإشاعات الكاذبة ونقل المعلومات المضللة التي تمارس من الأطراف الأخرى لتهييج الشارع كان لها دور في اندفاع الشباب ، بالإضافة إلى استغلال الظروف المعيشية لبعض الشباب.
- إهمال الشباب من خلال عدم فتح نوافذ للمستقبل أمامهم وتعزيز قدراتهم وعدم توفير فرص عمل لهم، الأمر الذي عكس هذه الحالة على بقية الشباب من خلال ترك الدراسة وعدم مواصلة التعليم العالي وجعلت فراغهم فريسة سهلة لليأس وكراهية التعليم والتسكع بالشوارع ، وفريسة أيضاً لاستقطابهم بسهولة من أطراف أخرى لاستغلالهم وتعبئتهم بالكراهية.
- استغلال العناصر المندسة بين أوساط المتظاهرين في إطلاق الرصاص الحي على رجال الأمن والمواطنين مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى في الشيخ عثمان والمعلا والمنصورة.
- عدم التصرف بحكمة مع المظاهرات من قبل رجال الأمن والتهور في ردة الفعل على أحداث الشغب باستخدام الرصاص الحي.
- الروتين المعقد واللامبالاة لدى بعض القيادات الإدارية في المكاتب التنفيذية والمجالس المحلية والأجهزة الأمنية في التعاملات اليومية غير المسئولة مع المواطنين.
- دخول أطراف أخرى حاولت إخراج الاعتصامات والمسيرات الشبابية من سلميتها ومنها قوى الحراك وتنظيم القاعدة وأحزاب اللقاء المشترك وتحويلها إلى أعمال شغب وتخريب في الممتلكات العامة والخاصة وإقلاق السكينة العامة.
- ارتفاع سعر التكلفة للخدمات وعلى وجه الخصوص في فواتير الكهرباء والمياه.
- عدم تطبيق قانون التدوير الوظيفي الذي يجعل الكثير من الموظفين في الوظائف القيادية لسنوات طويلة.

وأشارت اللجنة البرلمانية في سياق ملاحظاتها واستنتاجاتها الواردة في التقرير ومن خلال تحرياتها وبحثها للوقائع وللأحداث التي جرت في محافظة عدن خلال الفترة من ١٦ -٢٦ فبراير ٢٠١١م ولقاءاتها مع قيادة السلطة المحلية، واللجنة الأمنية ، ورؤساء وأعضاء السلطة المحلية والمجالس المحلية في مديريات المحافظة التي حدثت فيها المشاكل، وعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وأعضاء مجلسي النواب والشورى في المحافظة وعدد من الشخصيات الاجتماعية والمواطنين في المحافظة إلى التالي :

١- إن المهرجانات والمسيرات والاعتصامات كانت في بدايتها سلمية وتخللتها شعارات وهتافات تنادي بإسقاط النظام وأخرى انفصالية ومناطقية مقيتة وتخللها إحراق بعض الإطارات ورشق أفراد الشرطة بالحجارة وتكسير بعض النوافذ واللوحات الإعلانية وإغلاق بعض الطرقات.

٢- لم تطلب الجهات المنظمة للمهرجانات والتظاهرات والاعتصامات أي تصريح ماعدا طلب واحد من أحزاب اللقاء المشترك بإقامة مهرجان جماهيري سلمي وأنه بحسب ما جاء في الطلب للاحتجاج على خطوات الحزب الحاكم الأحادية لإدارة شئون البلاد واتساع رقعة الفقر وارتفاع البطالة بين الشباب وتدني مستوى الخدمات، والقمع المستمر للفعاليات السلمية والاعتقالات العشوائية للناشطين والانتهاكات المتصاعدة لحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وقد منح لهم هذا التصريح إقامة الفعالية يوم الخميس ٣ فبراير ٢٠١١م، أما ما عداها من مسيرات واعتصامات أقيمت خلال الأيام (٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦) من شهر فبراير فكانت بالمخالفة للقانون ولم تطلب أي جهة تصاريح بذلك.

٣- تحولت المسيرات شيئاً فشيئاً من سلمية ومطلبية إلى أعمال عنف من خلال تكسير وإحراق ونهب المباني الحكومية والأمنية وإحراق السيارات الحكومية والأمنية والعسكرية والخاصة، والاعتداء على أفراد الأمن والجيش بالحجارة وتكسير اللوحات الإعلانية وأعمدة الكهرباء والأشجار في شوارع المدينة.

٤- في الوقت الذي تبين فيه اللجنة أن قوات الأمن والشرطة ومن ساهم من أفراد القوات المسلحة في فض الشغب وحماية المسيرات قد تحلت في أحيان كثيرة بالصبر عند رشقهم بالحجارة من قبل المتظاهرين إلا أن ذلك لا يعفي قوات الأمن من مسئولية إطلاق الرصاص الحي مباشرة تجاه المتظاهرين في الشوارع الرئيسية والفرعية حتى وإن كان هناك شغب فهناك وسائل أخرى لقمع أعمال العنف والشغب والتخريب مثل القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه، والعصا الكهربائية، أو الإطلاق في الهواء لتفريق أو وقف الاعتداء على الممتلكات، وان استخدام الرصاص لا يكون إلا في حالة الدفاع عن النفس.

٥- لقد تبين للجنة من خلال المعلومات والشهادات التي حصلت عليها وبما لايدع مجالاً للشك وجود بصمات لأطراف أخرى كانت تحرك وتحرض الشباب صغار السن بدفعهم إلى الفوضى من خلال التشجيع وتوفير المأكل والمشرب والقات ووسائل المواصلات.

٦- تبين للجنة أن هناك دعماً مادياً ومعنوياً من أطراف سياسية كأحزاب المشترك والحراك وبعض الجمعيات الخيرية وغيرها سيرت هذه الأحداث بما في ذلك الدعم المالي واللوجستي والسلاح وبصورة علنية حسب تأكيدات بعض مدراء المديريات.

٧ – كان للأسباب التي أشرنا إليها سابقاً من فساد مالي وإداري وسوء التصرف والتعامل السيئ مع المواطنين والشباب من قبل عدد من الجهات والمسئولين مدنيين أو عسكريين أو شخصيات نافذة كان لها دور كبير في تراكم الاحتقانات خاصة في ظل التعبئة الخاطئة وعدم معالجة القضايا أولاً بأول.

٨ – تبين للجنة من خلال ما لمسته على الواقع بأن دور عدد كبير من أعضاء المجالس المحلية أثناء الأحداث كان دوراً سلبياً سواءً من خلال تقديم الاستقالات أو تعليق العضوية مما أدى إلى تشجيع أعداد كبيرة للالتحاق بالتظاهرات والاعتصامات وما نتج عنها من أحداث.

٩ – تبين للجنة ضعف الدور التوعوي من قبل الأحزاب السياسية دون استثناء بالمحافظة من خلال عدم توعية الشباب للمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة.

١٠- إن أعمال العنف والتخريب التي شهدتها محافظة عدن من عناصر تخريبية لا يهمها سوى زعزعة الأمن والسكينة العامة، حيث أن أعمال التخريب والفوضى طالت بعض المكاتب التنفيذية وأقسام الشرطة في بعض مديريات المحافظة بالحرق والنهب والتكسير للمباني والسيارات العامة والخاصة واللوحات الإعلانية والتي أضرت بشكل كبير بمصالح المواطنين وألحقت الخسائر بالممتلكات العامة والخاصة، إضافة إلى خلع أعمدة الكهرباء وقطع الطرق بالأحجار وحرق الإطارات في عدد من شوارع المحافظة والتهديد بإغلاق المحلات التجارية بالمحافظة.

١١- تبين للجنة استغلال بعض العناصر للأحداث الأخيرة بالاعتداء والسطو على المتنفسات العامة والبناء العشوائي في الأراضي المخططة والمصروفة للمواطنين.

١٢- لاحظت اللجنة أن أفراد الأمن الذين أسندت لهم مهمة فض أعمال الشغب كانوا من صغار السن والبعض منهم لازال مستجداً في الخدمة لايتمتعون بالخبرة الكافية لمواجهة مثل هذه الأحداث ، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية في المديريات لتلافي الأحداث قبل وقوعها.

١٣- لاحظت اللجنة ظاهرة في غاية الخطورة وهي المتعلقة بالمجال التعليمي والتي تمس أبناءنا الطلاب في المدارس حيث وصل الأمر بأشخاص مسلحين وملثمين بالنزول إلى عدد من المدارس والقيام بتهديد مدراء ومديرات المدارس بالضرب في حالة قيامهم بفتح المدارس أمام الطلاب للدراسة ووصل بهم الجرأة إلى ضرب عدد من مدراء المدارس وإخراج كراسي المدارس وإغلاق الشوارع.

١٤- لوحظ أن هناك تقصيراً كبيراً في دور الجانب الإعلامي في الأحداث حيث لا يتم الرد والتوضيح للحقائق على ما ينشر في وسائل الإعلام الأخرى المعارضة.

١٥- لاحظت اللجنة بأن هناك قصوراً في أداء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية من خلال عدم محاصرة المنازل أو العمارات التي ثبت إطلاق نار منها ليتم معرفة هوية الأشخاص الذين قاموا بإطلاق الرصاص الناري على المتظاهرين.

١٦- أكد للجنة عدد من المصابين والجرحى في بعض المستشفيات التي قامت اللجنة بزيارتهم وتحدثت معهم بأن إطلاق النار على المتظاهرين في شارع المعلا ومحطة الرويشان بالمنصورة كان بعضها من فوق المنازل والعمارات الواقعة أمام المتظاهرين وبالأخص ما أكده المصاب عمار علي مثنى صالح بأن إطلاق النار جاء من فندق الجبل في محطة الرويشان بالمنصورة ، كذلك أكد مدير عام مديرية الشيخ عثمان بأنه في يوم ١٨ فبراير الذي قتل فيه ثلاثة أشخاص لم يكن هناك أي تواجد أمني ولم يكونوا متواجدين في موقع المظاهرة.

١٧- تبين للجنة أن السلطة المحلية في محافظة عدن تعمل جاهدة في متابعة الجرحى والمصابين في المستشفيات والذين تعرضوا لإصابات في أحداث الشغب وتتابع دفع نفقات علاجاتهم من موازنة السلطة المحلية وفقاً لتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية ونائب الرئيس.

١٨- لوحظ ظهور البناء العشوائي في عدد من المناطق والمساحات العامة في المحافظة من قبل المواطنين مستغلين إغلاق الطرق وأحداث الشغب وذلك من خلال القيام بالبناء على الساحات والمتنفسات العامة وانتشار البناء العشوائي والاعتداء على الأراضي الخاصة والعامة.

١٩- عدم وجود مدير لأمن المنطقة في مديرية المنصورة.

٢٠ – لوحظ من خلال جلوس اللجنة مع الأخوة في اللجنة الرئاسية برئاسة الأستاذ/عبدالقادر هلال وبحضور الأخ/إنصاف مايو عضو مجلس النواب حيث أشار الأخ/إنصاف إلى أنه تم توزيع أسلحة في مناطق المعلا والشيخ عثمان من عناصر غير معروفة من على سيارة وأكد على أن عناصر ملثمة ومسلحة تواجد في بعض العمارات وكانت تقوم بإطلاق الرصاص في هذه المناطق.

٢١ – لاحظت اللجنة من خلال الجلوس مع اللجنة الأمنية وقيادة المجالس المحلية بأن أعمال الشغب لم تكتف بأحداث التخريب والسرق والتكسير والنهب بل اتضح أن هناك مخططاً كان يهدف إلى إسقاط عدد من المباني الحكومية في المحافظة وفي مقدمتها مقر محافظة عدن .

٢٢- تبين للجنة قدوم مجاميع من خارج محافظة عدن للمشاركة في المسيرات والاعتصامات بهدف تحويل المظاهرات السلمية إلى أعمال شغب وتخريب.

٢٣ – تبين للجنة أن عدد القتلى في المحافظة بلغ (١١) شخصاً منهم (٩) مدنيين ، (٢) عسكريين ، بينما بلغ إجمالي عدد الجرحى (٧٧) جريحاً منهم (٣٠) مدنياً ، (٤٧) عسكرياً .. حيث تبين ذلك من خلال زيارة اللجنة ميدانياً للمستشفيات وتقارير الطب الشرعي والتقارير الأمنية ، كما تبين للجنة أن بعض القتلى والجرحى هم من المحافظات المجاورة وهذا ما يجعل اللجنة تثمن الدور الواعي لأبناء محافظة عدن للحفاظ على السكينة العامة، والكشف المرفق يبين أسماء القتلى والجرحى من المدنيين والعسكريين.

٢٤- تبين للجنة أنه منذ أن بدأت الأحداث في ١٦ فبراير والاعتداء على مديرية المنصورة لم تقم الأجهزة الأمنية بتوفير الحماية الاستباقية للمنشآت الحكومية والأمنية في المحافظة ، حيث نتج عن ذلك الإهمال إحراق مقرات المجلس المحلي ومكتب الأشغال والرعاية الاجتماعية وقسم التوثيق بالمحكمة ومركز الشرطة القديم بمديرية الشيخ عثمان والاعتداء على مبنى الأشغال في مديرية صيرة.

٢٥ – تبين للجنة من خلال لقاءاتها مع المجالس المحلية أن بعض المسيرات تتم في الفترة المسائية مما يؤدي إلى صعوبة قيام رجال الأمن بالتعامل معها واستغلال تلك المظاهرات من قبل عناصر مندسة تعمل على إحداث أعمال تخريب ونهب وفوضى تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى.

هذا وقد أرجأ المجلس مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة وفقاً للإجراءات والمواعيد المحددة في لائحته الداخلية بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الإدارة المحلية ووزير الداخلية والمسئولين المعنيين بهذا الموضوع.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني.

طالبوا بنقل الاعتصامات وتجنيبهم الفوضى والإزعاج

لجنة برلمانية تستمع إلى شكاوى الأهالي المتضررين من اعتصامات الجامعة

□.. صنعاء/سبأ/..

استمعت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق والمكلفة من مجلس النواب بشأن أحداث الاحتكاكات بين الأهالي والمعتصمين في ساحة الاعتصامات المجاورة لجامعة صنعاء والشوارع المؤدية إليها صباح أمس برئاسة رئيس اللجنة محمد يحيى الحاوري إلى الشكوى المقدمة من عدد من المواطنين، يمثلون عقال ومشايخ وأهالي مديرية معين وعن المجلس المحلي حول الأضرار التي لحقت بهم نتيجة لممارسات المعتصمين في ساحات الاعتصام المذكورة آنفا ومدى توسعهم في الحارات المجاورة متسببين في مضايقة النساء والأطفال والشيوخ وكافة الأهالي.

حيث بينت الشكوى أنه يتم تفتيشهم من قبل العديد من الأشخاص وإعاقة وصولهم إلى منازلهم وأعمالهم بصورة طبيعية.

كما أفادت الشكوى أنه يتعذر وصول سيارات نقل الماء إلى تلكم الحارات وكذا وصول السيارات لغرض إسعاف المرضى أو إيصال المؤن الغذائية لهم الأمر الذي يمثل إقلاقا للهدوء والسكينة العامة لأهالي وسكان الحارات المذكورة، بالإضافة إلى ما تضمنته الشكوى من ممارسة بعض خطباء المساجد من دعاوى للتحريض وإثارة الفتن والكراهية للسكان المتضررين من تلك المظاهر وهو ما يتعارض مع حرياتهم التي كفلها الدستور والقوانين النافذة.

وقد أفادت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق حول الموضوع المذكور أن أعضاء مجلس النواب سيضطلعون بدورهم كممثلين للشعب وذلك من خلال إلزام الجهات المختصة للقيام بأداء واجباتها في تنفيذ القانون والعمل لما من شأنه حمايتهم وعدم تقييد حرياتهم التي كفلها الدستور والقانون.

من جهة أخرى كانت قد وصلت إلى بوابة مجلس النواب مظاهرة لعدد من المواطنين المتضررين من التظاهرات والمعتصمين أمام بوابة جامعة صنعاء، داعين نواب الشعب إلى معالجة وضعهم والعمل على مساعدتهم في نقل تلك الاعتصامات من تلك المنطقة إلى مواقع أخرى وتجنيبهم الفوضى والإزعاج وتعطيل مصالحهم.

العواضي يشارك في اللقاء الدولي حول الإعلام والصراعات السلمية في مدريد

● يشارك الأخ جمال بدر العواضي، رئيس تحرير موقع يمن اونلاين الاخباري الصادر باللغة الانجليزية، في فعاليات اللقاء الدولي حول دور الإعلام والصراعات السلمية والذي ينظمه المركز الدولي للصراعات السلمية في واشنطن في العاصمة الاسبانية مدريد.

وقد تمت دعوة نخبة من الصحفيين وقادة المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم وبتمويل كامل من المركز الدولي في واشنطن للمشاركة في هذا اللقاء الهام الذي جاء في وقت تشهد فيه المنطقة العربية موجة عنيفة من المطالب الشعبية للتغيير والاصلاح.

وفي تصريح لـ«الثورة» أوضح العواضي أن ورقة العمل الخاصة به ستناقش خصوصية الدول والأوضاع الاجتماعية والسياسية فيها على أساس أن الاندفاع بتطرف نحو التغيير المباشر في بعض الدول دونما البدء بعملية تمهيد وإعداد قد تؤدي إلى عملية عكسية مما قد ينتج عنها نوع من الفوضى قد تؤدي في الأخير إلى صراعات وحروب أهلية مثلما يحدث الآن في ليبيا.

وشدد العواضي على ضرورة أن يستوعب المجتمع الدولي نتائج الصدمة الناتجة عن السقوط العنيف للانظمة وأن التغيير لا بد أن يراعي طبيعة المجتمعات المختلفة والأوضاع السياسية والاقتصادية التي تمر بها بالإضافة إلى مدى استجابة الأنظمة لها حيث لا بد من دراسة عميقة لمطالب الشعوب على أساس الإصلاح لأجل التغيير وإلا ستواجه المنطقة تسونامي مدمر قد يفقد العديد من دول المنطقة استقرارها وأمنها.

مجاميع مسلحة تابعة للمشترك تقوم بالاعتداء على محافظ مارب

الداخلية تحذر المشترك من التمادي في الفوضى والتخريب

□.. صنعاء/سبأ/..

قال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية بأن مجاميع مسلحة تابعة لأحزاب اللقاء المشترك قامت بمهاجمة مبنى المجمع الحكومي بمحافظة مارب وعندما حاول محافظ المحافظة ناجي الزايدي إقناعهم للحلولة دون اقتحام المجمع قاموا بالاعتداء بالطعن بالجنابي على المحافظ ومرافقيه مما أدى إلى إصابة المحافظ بإصابات في الرقبة..

وأوضح المصدر أن أربعة من مرافقي المحافظ أصيبوا وهم الجندي عبدالغني والجندي علي شمس الدين والجندي علي ناجي مرخان والجندي صالح محمد الضنين، وصالح علي الزايدي وقد حدث تبادل لإطلاق النار أصيب خلاله عدد من المواطنين.

وحذر المصدر في تصريح لـ"سبأ" أحزاب اللقاء المشترك وقياداتها من التمادي في الأعمال غير المشروعة ضد المواطنين وأمنهم واستقرارهم والإضرار بممتلكاتهم الخاصة والعامة وقطع الطرق وتخريب الخدمات العامة وإشاعة العنف والفوضى.

وقال المصدر إن ما يجري في الشوارع والأحياء السكنية من إقلاق للسكينة العامة للمواطنين في المناطق المحيطة بجامعة صنعاء وكذلك الاعتداءات التي جرت أمس على قيادات السلطة المحلية والمجمعات الحكومية في محافظتي الجوف ومارب تتحمل قيادات أحزاب اللقاء المشترك المسؤولية الكاملة في كل ما حدث ويحدث من نزيف للدماء وإضرار بالمواطنين وتخريب للمصالح العامة وتعطيل للخدمات العامة والاعتداءات السافرة على أمن واستقرار وسكينة المجتمع ومقار السلطات المحلية.

وحذر المصدر المسؤول من أن هذه الأعمال الخارجة على القانون والمنتهكة لحقوق المواطنين ستجبر المواطنين على أخذ زمام الأمر بأيديهم للدفاع عن أموالهم وأعراضهم.. مؤكداً أن السلطات المختصة لن تتردد في تحمل مسؤوليتها الدستورية والقانونية لمواجهة العناصر الخارجة على القانون باعتبارها جرائم جنائية يعاقب عليها القانون.